الفصل السابع

تعليق على السويس

فى سنة ١٨٦٥ زار ج. شارل رو – الرئيس اللاحق لشركة قناة السويس الدولية ومؤرخها، مصر لأول مرة بوصفه عضوًا فى لجنة دولية من رجال الأعمال، دعاها فرديناند ديلسبس ليرى أعضاؤها بأعينهم تقدم العمل فى القناة. وفى تقرير مرفوع إلى غرفة مارسيليا التجارية وصف شارل رو إنطباعاته الأولى قائلا: «عند وصولنا إلى الإسكندرية أدهشنا أن نجد أن هذه المدينة هى بؤرة المعارضة العنيفة للمشروع. فمعظم ممثلى البنوك الأوربية الكبيرة بل والفرنسية كانوا يتسابقون فى الهجوم على القناة ويسمونها – كما فعل لورد بالميرستون – المشروع الوهمى. وقد كان السبب الحقيقى فى هذه العداوة التى ما زالت قائمة حتى اليوم هو خوفهم من أن تتبوأ بورسعيد مركز الإسكندرية فى يوم من الأيام وأن تضم لحساب أرباحها جانبًا من تدفق التجارة».

وأيا كان شعور مجموع رجال الأعمال فى الإسكندرية إزاء القناة، كان ديرفيو من بادئ الأمر مؤيدًا للمشروع. ففى خطابه الأول إلى أندريه المؤرخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٥٨، أشار بالتفصيل إلى التناقضات الدبلوماسية التى عقدت وهددت وجود شركة قناة السويس، وختم خطابه قائلا: «مهما كان الحال فإننى أؤيد بقوة من جانبى بناء قناة السويس - فإن هذا المشروع سيؤدى إلى دخول كميات كبيرة من رأس المال إلى مصر وهذا يعنى على وجه التأكيد رخاء البلاد».

إن هذا العطف من جانب ديرفيو على مشروع يحرم الإسكندرية فى المدى الطويل من جزء من تجارتها الترنزيت المزدهرة، يعود فى الأرجح إلى وطنية ديرفيو أولا، كما يعود ثانيًا إلى اعتبارات مادية. ومع ذلك فهذه الاعتبارات المادية الهامة تتمثل فى مصلحته كممول فى التدفقات التجارية من مصر وإليها، بالقياس إلى التدفقات التى تمر عبرها فحسب، وتتمثل فى اهتمامه الأول برأس المال والعمليات التجارية قبل اهتمامه بالبضاعة وعمليات الشحن، كما تتمثل حاجته المباشرة لأعمال مالية جديدة فى عام يتميز بالأزمة.

ولم تخيب الأحداث آمال ديرفيو فى أن تؤدى القناة إلى أعمال مالية ومكاسب جديدة. فهناك أولا حركة أسهم القناة التى كان تتذبذب فى مدى واسع ولذا كانت عرضة لنوع من المضاربة. ولقد كان ديرفيو وسيطًا فى بعض الصفقات. والأكثر أهمية من ذلك فى المدى الطويل

هو المصاعب المالية لشركة القناة ذاتها، التى كان من شأنها أن تؤدى إلى تدبير أرصدة للشركة وتحويل هذه الأرصدة، الأمر الذى لا يمكن أن يتم بدون تعاون ممولى الإسكندرية.

ولكى يفهم المرء هذه العمليات ودور ديرفيو فيها، من الضرورى أن نقف لحظة نستعرض التاريخ الأول للشركة وعلاقاتها بالحكومة المصرية. فقد تميزت هذه العلاقات قبل كل شىء بجو ودى غير رسمى، مما أدى بالضرورة إلى نوع من سوء التفاهم كان من الممكن تجنبه لو صيغت العقود بعناية.

والقصة كما يقولون هى أن عوارض السمنة بدأت تظهر لدى سعيد باشا وهو صبى، وهو أمر يميز كل ذكور الأسرة المالكة المصرية خلال نضجهم. ولقد كان والده يعتبر هذه النعومة فى الجسد شيئًا كريهًا. وهكذا أمر محمد على أن يدرب ابنه تدريبًا رياضيًا وعسكريًا كاملاً. وبدأ سعيد يقضى يومه متسلقًا حبال السفن، يقفز الحبل ويجرى حول أسوار القاهرة. وعندما ينتهى من هذا المجهود الشاق ويستريح فى المساء يتناول العدس والخضراوات. ولم يكن مسموحًا لأحد باستثناء قنصل فرنسا أن يرى الصبى خارج القصر، وهكذا تحول سعيد إلى القنصل كمصدر للراحة من مشاق التمرينات ومتاعب الجوع. فهناك فى بيت صديقه الطيب فرديناند دليسبس يستطيع وهو بعيد عن أعين والده أن يأكل ألوان المكرونة المختلفة.

وأيًا كانت الحقيقة فى هذا القصة، فلا شك أن ديلسبس قد ظل إلى النهاية صديقًا حميمًا لسعيد، وأن هذه الصداقة هى العامل الوحيد ذو الأهمية القصوى فى وضع مشروع قناة السويس وبنائها. ولقد بدأ الامتياز الأصلى عام ١٨٥٤ بالعبارة الآتية: «لقد لفت نظرنا صديقنا فرديناند ديليسبس إلى ..» ولقد صيغ الامتياز الثانى عام ١٨٥٦ فى عبارات مشابهة. غير أن هذه الخدمة الأولى من جانب سعيد، التى لم يكن لها مثيل فى كرمها، لم تكن نهاية خدمات سعيد باشا. فنفس فرمان ١٨٥٦ يتحدث عن «التعاون المخلص من جانب الحكومة المصرية». وتحت إغراء ديليسبس وضغطه تحول هذا التعاون بسرعة إلى التزامات مالية أبعد كثيرًا مما تصوره الوالى من قبل. ففى التحليل النهائى دفعت مصر ثمن القناة، إذ إن القناة كما تصورها ديليسبس وقدمها إلى «رأسماليى كل الأمم» كانت مستحيلة التنفيذ؛ إن فرديناند ديليسبس هو واضع المشروع، رجل يحمل فى رأسه فكرة. وإذ كان متصفًا بالأفق الواسع والقدرة على الإنتاج استطاع أن يضيف إلى صفتى السرعة والعملية التى تميز الدبلوماسى القديم صفتى الحماس والتكريس التى تميز صاحب النبوءة (لقد خدم ديليسبس فى القنصلية الفرنسية والعمل الدبلوماسى حوالى ربع قرن). إن فكرة قناة عبر البرزخ بين البحرين تعود إلى آلاف السنين: فلقد نجح الفراعنة فعلا فى بناء ممر مائى من النيل إلى البحر الأحمر، ولكن قرونًا من الفوضى

والإهمال أعادت هذا الممر إلى الصحراء. وفى الأزمنة الحديثة عاد الاهتمام من جديد بالموضوع. فالعلماء والمهندسون الذين صحبوا نابليون فى ١٧٩٨ اتجهوا إلى دراسة المشروع، وفى مرحلة ١٨٤٠ - ١٨٥٠ كون أنفنتين وتلاميذه شركة لتحضير مشروع أولى، إلا أن ديليسبس هو الذى استطاع أخيرًا بفضل صداقته لسعيد أن ينجح فى توحيد الفكرة بالعمل.

وفى مبدأ الأمر وقف ديليسبس وحده تقريبًا. فقد كانت إنجلترا مصممة على منعه، ولم تكن فرنسا قد وقفت خلفه بعد، وكان القصر التركى مترددًا بين تهديدات البريطانيين وتأكيدات المصريين، ولكن ديليسبس كان على استعداد لأن يحارب العالم كله من أجل المشروع. ففى عصر المواصلات المتعبة البطيئة حلت بعثاته النارية فى كل مكان على الفور، تحض الرأسماليين الفرنسيين المتشككين على فتح خزائنهم والإيمان بالمشروع وتناشد تجار ليفربول وجلاسجو العنيدين أن يروا ما رآه من فوائد للقناة على التجارة البريطانية. وتملق ديليسبس الوالى فى القاهرة، وتودد إلى السلطان فى القسطنطينية بل وحاول أن يكسب (بالرستون) وأن يغرى من هم غير قابلين للإغراء. وعندما جاء وقت تنظيم الشركة أدار ظهره للسوابق، ورفض مساعدة روتشايلد والقوى المالية الأخرى المعروفة آنذاك، وذهب مباشرة للجمهور المستثمر. ولقد كان ديليسبس مملوءا بحماس الأنبياء، طليقًا فى خطابه أنيقًا فى كتابته، وهكذا جعل من مشروع القناة كل شىء لكل الناس. فإذا كان من يكتب إليه ديليسبس من أهل المثل قال له إن القناة خطوة عظيمة نحو عالم جديد مشرق، وإذا كان وطنيًا فرنسيًا بل إذا كان مواطنًا أوربيًا قال له ديليسبس إن القناة ضربة قاضية لغدر الشرقيين، وإذا كان رأسماليا حريصًا قال ديليسبس: إن المشروع استثمار عظيم التزمت الحكومة المصرية بضمانه ضد أى خسارة.

ومع ذلك فكل عبقرية ديليسبس وإلهامه لم يكونا وحدهما كافيين لكسب الجولة. فعندما فتح باب المساهمة فى الشركة الدولية لقناة السويس فى خريف سنة ١٨٥٨ لم يأخذ الجمهور من الأسهم إلا ٢٢٢٣٦٨ سهمًا من بين أربعمائة ألف. وأخذ سعيد الباقى، إذ إن القانون الفرنسى لم يكن يعتبر الشركة مؤسسة قانونًا إلا بشراء كل أسهمها. ولسنا فى مجال الدخول فى تفاصيل تلك الصفقة التى تمثل ضربة معلم من أساتذة الأمر الواقع. ويكفى أن نقول إن سعيدا الذى ساهم فى الأصل بـ ٦٤ ألف سهم وكان مستعدًا لأن يأخذ حوالى ٩٦ ألف سهم محجوزة للإمبراطورية العثمانية (لم تأخذ تركيا أية أسهم) - وجد نفسه محملا بأعباء ١٧٦ ألف سهم بفضل صديقه ديليسبس، أى حوالى ٤٤٪ من رأس المال الكلى، وذلك حتى قبل أن يعرف ماذا يجرى فى حقيقة الأمر.

وابتلع سعيد اعتراضاته وسكت مكرهًا. فمقدار العبء الملقى على كاهله يفوق حدود محبته لديليسبس وحدود أحلامه فى الخلود كفرعون السويس وآماله الزائفة فى أن تكون القناة وسيلة

ضمان لاستقلال مصر الكامل. وفضلا عن ذلك فقد أكد ديليسبس لسعيد أنه يستطيع أن يدفع عندما يكون قادرًا، وهو تنازل يتلاءم مع ميل الوالى لمسايرة الزمن.

وهكذا، ففى أغسطس ١٨٦٠ رهن سعيد المستقبل ووقع اتفاقية مع شركة القناة يدفع بمقتضاها أعباءه كمساهم عن طريق سندات من الخزانة - ولقد نصت هذه الاتفاقية على أن يكون سعر السهم مائة فرنك، ومعنى ذلك دفع ١٧.٧٦٤.٢٠٠ فرنك عن ١٧٧٧٤٢ سهما لم يكن قد دفع منها سعيد فى أبريل ١٨٦٠ إلا ٢,٥١٦,١٥٧ فرنك فحسب، أما الباقى فيعطى عن طريق السندات سالفة الذكر ولا تستحق دفعاته الأولى الدفع إلا سنة ١٨٦٣.

غير أن الموقف قد تغير عند نهاية عام ١٨٦٢ فقد ارتفع ثمن السهم إلى ٣٠٠ فرنك، وارتفعت أعباء الوالى المباشرة من ١٥ مليونًا إلى ٥٤ مليون فرنك. وبدأت شركة قناة السويس تحس بوخز الموقف، وكان ديليسبس غير ميال إلى المخاطرة بطلب أرصدة جديدة بينما أكبر مساهم فى الشركة لا يدفع شيئًا. وفى هذه الظروف مات سعيد، وتوضح رسائل ديليسبس الخاصة أية صدمة أصابت الرجل. فالباشا الجديد لم يكن صديقًا شخصيًا، ولم يكن ميالا إلى القناة بروح الرعاية الأبوية كما كان سعيد، فإسماعيل لم يكن مصدر الفكرة وإن كان سعيد قد خلفها له كخرافة باهظة الثمن. وفى أفضل الأحوال ربما لا يكون متحمسًا للمشروع، وفى أسوأ الأحوال قد يكون معاديًا. والحقيقة أن إسماعيل قبل توليه العرش أبدى عدم رضائه عن المشروع. إلا أن ديليسبس فى هذا الظروف بالذات كان فى حاجة إلى صديق كريم عطوف إذا قدر للمشروع أن يمضى إلى نهايته.

وفى مبدأ الأمر على الأقل لم يخيب إسماعيل آمال ديليسبس؛ فقد كان الحاكم الجديد صريحًا فى تأكيداته بالعطف على المشروع وأعلن أنه متحمس للقنال أكثر من ديليسبس نفسه. وعلى الرغم من وجود بعض تحفظات لديه بخصوص نصوص معينة فى الامتياز الأصلى، وعلى وجه الخصوص استغلال السخرة والتنازل عن أراض واسعة للشركة، على الرغم من ذلك بدأ إسماعيل يوضح نواياه الطيبة تجاه المشروع بقبول أعباء الحكومة المصرية فيما يخص الأسهم التى أخذها سعيد. ولقد أكد اتفاق ٢٠ مارس ١٨٦٣ الاتفاقات الأولى فى أغسطس ١٨٦٠ فيما يتعلق بالمائة فرنك الأولى للسهم. أما الخمسة والثلاثون مليون فرنك الباقية (من المائتى فرنك التالية عن السهم الواحد) فتدفع ابتداء من يناير ١٨٦٤ بمعدل مليون وخمسمائة ألف فرنك كل شهر نقدًا أو بأوراق قصيرة الأجل تعطى قبل ميعاد الدفع بثلاثين يومًا، على أن تتحمل الحكومة المصرية كل نفقات التبادل. ولقد رفض إسماعيل صراحة فكرة إصدار سندات لتغطية هذا الدين، ففى هذه المرحلة من حياته كحاكم كان إسماعيل ما زال معارضًا بعنف لفكرة القروض العامة كأداة مالية.

عند هذه اللحظة بدأ إحساس ديرفيو الغريزى المبكر فى المطابقة بين القناة وبين النشاط المالى يؤتى ثمراته. فقد أخذ هو وأوبنهيم سندات قيمتها عشرة ملايين فرنك (بسعر خصم ٧,٥٪) مدفوعة لسداد الجزء الأول وحق شراء ما قيمته ٣٧ مليون فرنك من السندات فى المرحلة الثانية والثالثة. وقد كتب ديرفيو بدوره إلى أندريه يخبره أن العملية مجزية (إن المال وفير فى سوقنا حتى إننا نخشى من طرح هذه السندات، بخصم يتراوح بين ٦,٥٪؛ ٦,٧٥٪. ومع هذا، فإن ديرفيو يهمه مرة أخرى أن يصرف له أندريه كمية كبيرة من هذه السندات فى أوربا بنفس سعر الخصم أو بسعر أفضل.

ورفض أندريه العرض. فقد كان هناك عدد كبير من السندات الأوربية الجيدة التى كانت تعطى ربحاً أفضل، والرأسماليون الأوربيون أصبحوا يتوقعون أكثر من هذا الجزاء، من الاستثمار فى مصر، وبالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت مصر مزدهرة كما يقول ديرفيو، فلماذا يلجأ إلى أوربا لبيع سنداته؟

ولم يكن لدى ديرفيو إجابة على رد أندريه، وفى ١١ أبريل كتب إلى أندريه أنه إنما كان يزيد تصريف السندات فى أوربا بسرعة حتى يستخدم أرصدته فى عمليات أخرى. وبعد ذلك بثلاثة أسابيع كتب يقول إنه بدأ يتخلص من السندات بدون صعوبة بخصم ٦,٥٪، ٦,٧٥٪.

***

وفى أثناء ذلك ظلت العلاقات بين مصر وشركة القناة – التى نظمتها ظاهريًا اتفاقات مارس – كما هى. ولم يتوقف الضغط البريطانى على الحكومتين المصرية والتركية بهدف وقف العمل فى القناة أو إعاقته على الأقل، بل زاد، إثر اتفاقات إسماعيل، إلى حد التهديد العلنى. ولقد كان الهدف الرئيسى لرسل بالموستون ووزارة الخارجية هو منع إنشاء القناة على الإطلاق، وإذا كانت الشركة لم تحصل على موافقة الباب العالى التى يحتمها القانون التركى وتنص على ضرورتها الخطابات الملحقة بعقد الامتياز، كان من حق البريطانيين أن يقولوا: إن كل المشروع غير قانونى. إلا أنه – لسوء حظهم – كان يستحيل عليهم اتخاذ إجراء حاسم بسبب قوة المصالح الضالعة فى المشروع وضغط فرنسا المعتاد. ومرة بعد أخرى وعد المسئولون فى القسطنطينية والقاهرة – المدفوعون بإلحاح بريطانيا والمسلحون بشجاعة جديدة -- أن يتخذوا موقفًا حازمًا. وفى كل مرة تذوب الشجاعة فى حرارة الاحتجاجات الفرنسية ويعود كل المعنيين بالأمر إلى الطريق المائع الزئبقى الذى أثبت أنه مريح فى الماضى، والذى يلائم دليسبس تمامًا.

ولم يكن أمام بريطانيا إلا الهجمات الجانبية، ولقد وجدت أن من المناسب أن تركز احتجاجاتها على جانبين دقيقين وقابلين للهجوم على الأقل فى الظاهر: «استخدام السخرة

وامتيازات الأرض الواسعة الممنوحة على ضفتى القناة». وقد أدان البريطانيون الجانب الأول على أسس إنسانية، على الرغم من أن استخدام بعض الشركات البريطانية مثل شركة «بينيسولار والأورينتال» لنظام السخرة أضفى على هذه الإدانة البريطانية رائحة النفاق. أما الجانب الثانى فقد أثار اعتراضات أكثر أهمية. فقد أوضح البريطانيون أنه – وفقًا لديليسبس – فإن امتيازات الأراضى على ضفتى القناة ستكون أساسًا لمستعمرة جديدة، واحة خصبة فى قلب الصحراء. فهل تستطيع تركيا أن تقبل وجود مستعمرة فرنسية عند إحدى النقاط العظيمة الاستراتيجية فى الإمبراطورية؟ وهل تتحمل مصر هذا التهديد لسيادتها، هذا السرطان الغريب؟ وهل تتحمل بريطانيا عدوًا كامنًا يعسكر على الطريق القصير إلى الهند.

والحقيقة أن بريطانيا قد أخطأت جديًا التقدير فيما يتعلق بإمكانيات الهجوم على شركة قناة السويس من هذين الجانبين. فإنشاء القناة – الذى سار بانتظام منذ عام ١٨٦٠ – كان على وشك الوصول إلى اللحظة التى أصبح فيها من الممكن – بل ومن الأنسب – الاستعاضة عن عمل السخرة بعمل الآلات والكراكات. وقد تزداد نفقات الشركة بعض الشىء بسحب السخرة (على الأقل فى البداية) إلا أن هذا لا يصيب الشركة بضربة قاتلة. ولقد أثبتت الأحداث بعد ذلك أن استمرار استخدام السخرة قد جعل من المستحيل إكمال القناة فى الموعد المحدد. وبالمثل فإن تحقيق مشروعات ديليسبس فى تحويل رمال الصحراء إلى جنة خضراء وفى بناء مدن تنافس الإسكندرية (وهى مشروعات ساعدت دون شك على إقبال المستثمرين على مشروع القناة) تتحقق فى أفضل الأحوال فى المستقبل البعيد وليس لها أهمية جدية فى الوقت الحاضر. وفى التحليل النهائى توقف الإحياء المباشر لمشروع القناة على قدرة ديليسبس على إكمال القناة بسرعة وجعلها تدر دخلا، أما التشويش على المشروعات الجانبية فلا يصيب الشركة فى خزائنها بقدر ما يصيبها فى حساسيتها.

وقد يحتاج إدراك الموقف على هذه الصورة إلى معرفة دخائل الأمور، إلا أنه كان ينبغى على وزارة الخارجية البريطانية أن تعرف أنه منذ ١٨٦٢ على الأقل كان ديليسبس يفاوض بعض شركات المقاولات والهندسة الفرنسية على بناء واستخدام كراكات للقناة. وعلى أية حال فقد بدا فى عام ١٨٦٣ أن مسألتى السخرة وامتيازات الأراضى هما القضيتان الأساسيتان، وفى لندن وباريس والقسطنطينية والقاهرة بدأت المعركة حولهما.

ولقد كان لدوافع إسماعيل فى هذا الصراع تفسيرات مختلفة. فمنذ أول حكمه كان إسماعيل معاديًا للسخرة، على أسس إنسانية وخلقية واضحة كما يقول البعض، وعلى أسس اقتصادية كما يقول البعض الآخر. فالسخرة هى استنزاف لقوة العمل فى الزراعة وثمة ثروة يمكن جمعها

من القطن، وإسماعيل كان أكبر مـالك زراعـى فـى مصـر. وبـالمثل عزيـت معارضتـه لامتيـازات الأراضى إلى خوفه الحقيقى من تهديد الفرنسـيين لسيادة مصـر وإلى رغبتـه فـى أن يضـع حـدًا للتهديدات التركية المضادة. ولكن هذه الصورة من موقف إسماعيل يحيطها الضباب بسبب عـدم اتساق غريب فى سلوك إسماعيل. فقد كان مع الشركة وضدها، ولقد قبل ديـون سـلفه، ولكنـه رفض شروط الامتيازات التى منحها هذا السلف. وكان إسمـاعيل يخشـى تركيـا، ولكنـه يقـول لإنجلترا لا يستطيع أن يعمل بدون أوامر من السـلطان. ولقـد أعطـى إسـماعيل لمثلـى بريطانيـا تأكيدات متكررة عـن عزمـه بـأن يمضـى معهم فـى حملتـهم لتعديـل الامتيـازات، ولكـن فـى اللحظات الحرجة تخلـى عنـهم. وبصـورة متتاليـة هـدد إسـماعيل الشـركة بـالقول والفعـل ثـم أرضاها، إلا أنه على الدوام تمسك بمطالبه. وباختصار فقد تلاءمت أفعاله مع تعقـد شـخصيته، ومنذ ذلك الوقت فضل المؤرخون أن يتجاهلوا دوافعه وأن يأخذوا أفعاله كما هـى. وبشـكل عـام حاول المؤرخون أن يفسروا تناقض أفعال إسماعيل بـالنظر إليـه كمخلـب يحـاول الموازنـة وسـط لاعبين أشد قوة.

غير أن خطابات ديرفيو تقدم صورة مختلفة لإسماعيل. وبهذه الصورة تصبح أفعال إسـماعيل أكثر معقولية على ضوء مبادراته ومناوراته. ففى خطاب ١٨ أبريل الذى تعرضنـا لـه مـن قبـل، قدم ديرفيو – بعد مناقشـة صفقـة سـندات السـويس – طعمًـا جديـدًا مثيـرًا (كـان لديرفيـو ولـع بالغموض الذى يجعل منه شخصية هامة)، «أرجو أن أكون قـادرًا قريبًـا علـى أن أحدثـك عـن مسألة أكثر أهمية، وهى ما زالت سرًا ولكنها ستكون هذه المرة – كما أعتقد – محل رضاك» ثم يمضى بعد التعرض لمسألة عارضة إلى التقدم بطلب برىء «أكون شاكرًا جدًا لو واليتنـا باسـتمرار بأسعار أسهم القناة وخصوصًا بكمية الأسهم المعروضة فى بورصة باريس. فمن المحتمل أن تكون لدينا الفرصة فى أن نهيىء لك بيع أو شراء هذه السندات».

وفى خطاب لاحق بتاريخ ٨ مايو يتبدى ضوء جديد على المسـألة: «أرجـوك مـرة أخـرى ألا تنسى أن توافينا بأسعار أسهم القناة مع كل بريد. فربما كانت هناك عملية كبيرة مـن وراء هـذا المرء، وبالطبع سنوكلها لك».

ولقد قدم الخطاب التالى كل المعلومات الناقصة. ففى ٢٠ مايو كتب ديرفيو:

«إن من المحتمل أن نوكل لك عمليـة كبيرة تتعلـق بقنـاة السـويس، وإن كـانت تحتـاج إلى السرية الكاملة. وهى تتضمن بيع أو شراء عدد كبير مـن الأسـهم إذ يتوقـف الأمـر علـى اتجـاه المفاوضات الدائرة بخصوص القناة. ولا أستطيع الآن أن أقدم التفـاصيل الكاملـة وآمـل أن أفعـل ذلك قريبًا. وفى نفس الوقت أرجو أن تلاحظ أننى إذا أبرقت لك أن تبيع أو تشترى «مصرية»

بأفضل الأسعار، فإن ذلك يعنى أسهم القناة. وإذا اقترحت عليك الشراء، فعليك أن تنفذ فورًا حتى تهبط بالأسعار. وإذا اقترحت عليك من ناحية أخرى البيع فعليك أن ترفع الأسعار ولكن كل شىء يقنعنى أن ما سنطلبه منك هو الشراء لا البيع».

لم يكن ديرفيو على استعداد لأن يعطى التفاصيل الكاملة، غير أن خطابه كان ناطقًا بذاته. ولقد كان هناك احتمالان: إحداهما أن ديرفيو – أو شخصًا آخر على معرفة داخلية بتقدم المفاوضات بين مصر وشركة القناة والدول الأوربية – كان يستعد لاستغلال هذه المعلومات فى سوق البورصة، مشتريًا إذا كانت هناك ثمة اتفاقية مناسبة للشركة، وبائعًا إذا كانت المفاوضات على وشك الفشل. وهذا الاحتمال هو أكثر الاحتمالين وضوحًا. أما الاحتمال الآخر – وهو أشد مكرًا وإن لم يكن مستبعدًا – فهو أن الشخص المهتم بأسهم القناة لم يكن يفعل ذلك لدوافع المضاربة وإنما من أجل السيطرة، وتوقعات ديرفيو بشراء الأسهم تقوم على توقع فشل المفاوضات، الأمر الذى يؤدى إلى هبوط أسهم القناة.

ولم يكن رد فعل أندريه لاقتراح ديرفيو حماسيًا. فهو اقتراح يفوح برائحة المضاربة. والبيوت المالية المحافظة مثل بيت ماركوارد – أندريه لا تضارب على الأقل من ناحية المبدأ. وأكثر من ذلك كان أندريه لا يثق كثيرًا فى مشروع قناة السويس، إذ بدا فى عينيه وفى أعين كل البيوت المالية التقليدية التى رفضت مساعدة ديليسبس، أنه ليس إلا مقامرة كبيرة. وعلى أية حال فإن أندريه يعتقد أن اقتراح ديرفيو ليس عمليًا. ولقد أوضح أندريه فى خطاب سابق بتاريخ ٦ يونيو أنه لا يوجد فى السوق عدد كبير من أسهم القناة، وأن مما يدعو إلى الغرابة أن هذه الأسهم قوية فى مركزها (كان معظم هذه الأسهم فى أيدى المستثمرين الصغار أكثر مما هى فى أيدى المضاربين). ونتيجة لذلك فأية عملية شراء أو بيع واسعة النطاق لابد أن تؤدى إلى تغيير كبير فى أسعار الأسهم. ومع ذلك وافق أندريه على أن «يفعل كل ما يمكن عمله». «على ضوء كل المتاعب التى قدر لمشروع القناة أن يمر بها، أعترف لك أننى لا أفهم كيف حافظت أسعار الأسهم على هذا المستوى».

والحق أن أسهم القناة كانت ذات وضع ممتاز فى السوق. فبعد أن هبطت ببضع فرنكات أثر تولى إسماعيل الحكم، ارتفعت مرة أخرى إلى أكثر من ٥٠٠ فرنك فى أول أبريل ثم إلى ٥٥٢ فرنكا فى العاشر والحادى عشر من نفس الشهر، ثم انخفضت إلى ٥٠٠ فى أول شهر يونيو. وفى ٦ يونيو وهو تاريخ الخطاب السالف كانت أسعار الأسهم على ما هى عليه وظلت كذلك حتى أكتوبر.

وفى نفس الوقت لم تكن الظروف ملزمة لأندريه بأن يتخذ موقفًا، فمصير المفاوضات الجارية كان أكثر ظلامًا من أى وقت مضى، وديرفيو يكتب لأندريه فى ٣ يونيو قائلا: (ليس لدى

ما أقوله لك بخصوص أسهم القناة فالوالى ما زال مترددًا جدًّا، ونوبار باشا قد سافر إلى القسطنطينية، ولم نستطع أن نفعل شيئًا قبل أن نعرف نوايا الباب العالى) وفى ١٩ يونيو كانت المفاوضات ما زالت متعثرة وكتب ديرفيو إلى أندريه مرة أخرى يقول إنه ليس لديه جديد.

وظلت الأمور كما هى لمدة ستة أشهر أخرى. وفى القسطنطينية استطاع نوبار ممثل إسماعيل أخيرًا أن يحصل فى أغسطس على موافقة الباب العالى على أن تفاوض مصر مباشرة شركة القنال. وفى مقابل هذه الخدمة ذات الأهمية القصوى لحاكم يعشق المظاهر وشديد الحساسية للتدخل التركى كإسماعيل، وافق نوبار على أن تشترى مصر كل امتيازات الأراضى مرة أخرى مهما كان السعر، كما وافق على أن يفاوض الشركة لإلغاء السخرة خلال ستة أشهر، وفى نهاية هذه الفترة تعرض المشكلة مرة أخرى على الحكومة العثمانية.

ورحبت القسطنطينية بهذه الاتفاقية، إذ قدمت لها مخرجًا مناسبًا من موقف دقيق. وقبلت فرنسا الاتفاقية باعتبارها اعترافًا بالأمر الواقع، إذ أصبح موقف ديليسبس القانونى، بعد موافقة تركيا، غير قابل للطعن، بل إن السفير البريطانى بولوير كان مقتنعًا بأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تعديل امتياز القناة.

وفى ١٢ أغسطس عاد نوبار إلى مصر مشكورًا من الوالى الذى أهداه إقطاعية عظيمة مزودة بأحدث الآلات الزراعية كتعبير عن سروره من نجاحه. ولم يتوقف نوبار فى مصر كثيرًا، فبعد أسبوع سافر مرة أخرى إلى باريس ليفاوض الشركة فى التغيرات المقترحة. ومنذ اللحظة الأولى استعد الطرفان المتفاوضان للمعركة. فديليسبس الذى كان واثقًا أن التعديلات المطلوبة لن تهدم المشروع، كان مستعدًا لأن يوافق على هذه التعديلات بثمن غال تمامًا. وإسماعيل كان مستعدًا لأن يدفع ثمن هذه التعديلات لا ثمن القنال ذاتها. وحاول كل من الطرفين أن يصرخ بأعلى صوته مشهدًا الجميع على سوء معاملة الطرف الآخر. وقد وجه ديليسبس زملاءه فى المفاوضات إلى عدم التعامل مع مبعوث مصر، وتمسك بأن ضياع امتيازات الأراضى والسخرة سيقتل المشروع. أما نوبار فقد أصدر من جانبه بيانات إلى الصحف يتهجم فيها على قانونية المشروع، ويحاول أن يوجه ضربته إلى أقوى مراكز تأييد ديليسبس، أى الحكومة الفرنسية، بطلب مساعدة دوق دى مورفى رئيس الهيئة التشريعية وقريب إمبراطور فرنسا.

وامتلأ خريف وشتاء عام ٦٣ - ١٨٦٤ بالاتهامات والاتهامات المضادة، بالشكاوى القانونية والشكاوى القانونية المضادة، بالمذكرات البريطانية والفرنسية، بالكلمات الساخنة والضغوط الباردة. وهبطت أسهم القناة.

عند هذه اللحظة يدخل ديرفيو القصة مرة أخرى. ففى ١٥ يناير وجه جالو (نيابة عن شركة ديرفيو وشركاه) وهيرمان وهنرى أوبنهيم - وجميعهم كانوا فى باريس آنذاك - خطابًا جماعيًا إلى بنك ماركوارد وأندريه وشركاهما يؤكدون فيه اتفاقهم الشفوى على بدء العمل فى عملية أسهم القناة التى طالما حلموا بها. ويطلب الخطاب من بنك ماركوارد أن يفتح لهم حسابًا مشتركًا، كما يرخص للبنك الباريسى أن يشترى لهذا الحساب كل ما يمكن شراؤه من أسهم القناة بسعر ٤٧٠ فرنكا. على أن تظل الأسهم المشتراه فى يدى بنك ماركوارد لحين تعليمات أخرى.

ولم يكد يتم التوقيع على هذا الخطاب حتى كانت الخبرة البسيطة قد أقنعت أندريه بأن هذا المشروع غير عملى. وفى ١٧ يناير كتب إلى ديرفيو يقول إنه إما أن العملية قد تسربت بطريق أو آخر، أو أن السوق أشد هزالا مما توقع. فشراء عدد بسيط من الأسهم قد أدى إلى ارتفاع ثمن السهم خمسة عشر فرنكا. وختم أندريه خطابه قائلا: إنه إذا كان ديرفيو ينوى شراء كميات كبيرة من الأسهم فلابد أن يضع أرصدته فى بنك ماركوارد مقدمًا: «إننى أعرف أن عميلك مفلس ولكنى أناشدك أن تتمسك قدر الإمكان بهذه النقطة (أى بالدفع مقدمًا) إذ إن الظروف القائمة حاليًا تفرض على كل منا قدرًا كبيرًا من التحفظ والحرص».

وهذه الفقرة من خطاب أندريه هى أول إشارة صريحة إلى عميل ديرفيو، الرجل الذى يقف خلف العملية المقترحة. ولابد أن القارئ قد خمن أن ديرفيو (أو أوبنهيم) لم يكن يعمل لحسابه الخاص فى هذه العملية. فلو كان ديرفيو يريد الدخول فى عمليات المضاربة فى البورصة لكان أندريه آخر شخص يخبره بذلك. وليس هنالك شخص غير إسماعيل - الذى كان يملك ٤٤٪ من أسهم القناة - يمكن أن تكون له مصلحة فى عملية من هذا النوع.

أكان إسماعيل إذن هو الذى يقف وراء هذه العملية؟ ليس من مهمة المؤرخ أن يقدم قائمة من المواصفات للأشخاص على أساس الاستنتاج المنطقى. والحقيقة أن خطاب أندريه نفسه لا يحسم هذا الموضوع. إلا أن إشارة أندريه إلى (العميل المفلس) قد استفزت ديرفيو إلى كتابة رد يؤكد ما كان يمكن أن يكون تخمينا معقولا. ففى ٢ فبراير يقول ديرفيو «اسمح لى أن أهدم فكرة عبرت أنت عنها فى خطابك الأخير، وهى أن الوالى عميل مفلس».

وليس من الصعب أن يستنتج المرء بواعث إسماعيل فى هذه العملية، ولم يكن هنالك إنسان آخر غير إسماعيل يستطيع أن يعرف كيفية تقدم المفاوضات، وإسماعيل وحده هو الذى كان قادرًا على أن يوجه هذه المفاوضات بسهولة فى الاتجاه المرغوب. وصحيح أن إسماعيل لم يكن حرًا تمامًا فى حركته، فقد يفرض الضغط الديبلوماسى بسهولة عليه أن يتصرف ضد رغباته.

ولقد زاد الضغط بشكل كبير بمجرد أن أعلنت الحكومة الفرنسية فى ١٦ يناير أن الإمبراطور على استعداد للتحكيم بين مصر وشركة القناة. ولكن إسماعيل كان لديه ما يقنعه بأنه قادر على إفساد هذا الضغط، وأنه بفضل معونة مورفى يستطيع أن يعتمد على تأييد فرنسا لا معارضتها. ولكن وفق أية شروط يكون هذا التأييد؟ بالطبع بشرط ألا تهدم القناة التى كانت سلاحًا غاليًا كامنًا فى يد الديبلوماسية الفرنسية. أم هل يقوم هذا التأييد بشرط إزاحة ديليسبس نفسه؟ إن هذا أمر آخر. فديليسبس كان شوكة فى جنب إسماعيل ولا شك أن أى مدير آخر سيكون أكثر تفاهمًا. وفوق ذلك كان ديليسبس عقبة فى وجه دوق دى مورفى الذى ربما كان يتوقع أن يحل محل ديليسبس فى الشركة بعد إعادة تنظيمها. ولقد كان مورفى أحد قراصنة الحياة المالية الذين يعشقون مزج المهارة السياسية بالنشاط المالى.

ولسوء الحظ كان هذا الاتفاق بين الوالى والدوق الطموح محل شك إلى حد كبير. ولقد كان ذلك أمرًا طبيعيًا. فحتى لو كانت لدينا كل المكاتبات المتعلقة بأطراف هذه المسألة لبقينا على الأرجح فى ظلام حول معظم هذه الاتفاقات. فمثل هذه الاتفاقات بين إسماعيل والدوق لا تكتب على الورق. ولكننا نشعر أن مورفى لم يقدم تأييده لأسباب منزهة عن الغرض. ونحن نعرف أن إسماعيل كان يأمل فى أواخر يناير على الأقل أن يكون مسيطرًا على شركة القنال.

وثمة نقطة ما زالت غامضة غموضًا خاصًا. فإذا كان هدف إسماعيل الأساسى أن يقطع المفاوضات وأن يحبط بأسعار الأسهم ثم يشتريها بثمن بخس فلماذا بدأ هو فى شرائها قبل وقوع الأزمة؟ أكان يأمل فى أن تكون لديه من الأسهم ما يمنحه السيطرة عند اجتماع المساهمين الذى حدد له ديليسبس مارس ١٨٦٤؟ وحيث إن قوة تصويت أى مساهم - مهما كان حجم أسهمه محددة، فإن الأمر كان يتطلب نشاطًا ضخمًا من جانب إسماعيل لترجمة استثمارات مصر الضخمة فى الشركة إلى أصوات فعالة. وفوق ذلك لما كانت قيمة أسهم إسماعيل لم تدفع إلى الحد الذى دفعه الآخرون، فقد كان من المشكوك فيه أن يكون قادرًا على أن يهزم بتصويته أصواتهم.

ومن المحتمل أن الوالى كان يعتقد أنه قادر على التغلب على هذه المصاعب، أو أنه قادر بالإشكالات القانونية على أن يخلق من التأخير ما يشل المشروع ويجبر ديليسبس على الخضوع. ومن ناحية أخرى كان على إسماعيل دائمًا أن يقدر احتمال خضوعه للتحكيم وتعويض حملة الأسهم. وفى هذه الحالة كان من المهم أن يحصل على أكبر عدد من الأسهم مقدمًا بينما كانت الأسعار منخفضة. ومن الواضح أن إسماعيل عليه أن يفكر فى عدد من الاحتمالات المتناقضة وأن يستعد لها.

ولسوء حظه فشلت كل خططه. فمن ناحية ثبت عجز إسماعيل عن شراء الأسهم بالثمن البخس الذى كان يأمل فيه، فقد ارتفعت أسهم القناة من ٤٦١ فرنكا فى ٨ يناير إلى ٤٧٥ فى آخر هذا الشهر. ومن المستحيل أن نعزو إلى أى حد يعود هذا الارتفاع لما اشتراه إسماعيل من الأسهم، وإلى أى حد يعود إلى توقع التحكيم الذى بدا أمرًا لا مفر منه. على أية حال فقد كان سعر الأسهم عاليًا جدًا، ومثل هذه العملية لن تؤدى إلى أى مكسب إلا إذا كان هنالك هامش معقول بين سعر الشراء وبين القيمة الاسمية. وأكثر من ذلك لم يكن إسماعيل أبدًا فى موقف يسمح له بقطع المفاوضات ودفع المساهمين الآخرين بالتالى إلى فزع البيع، فقد كانت هنالك أطراف ومصالح قوية عازمة على منع فشل المفاوضات، وفى مقدمة هؤلاء جميعًا نابليون نفسه. واضطر الوالى إلى أن يمضى قدمًا فى المفاوضات. وفى جو من التردد والخوف والأمل ركع إسماعيل أمام الأطراف الأقوى. وفى ٣٠ يناير طلب والى مصر بكل خضوع من إمبراطور فرنسا أن يكون حكمًا فى النزاع.

لقد كانت اللعبة على وشك النهاية. وفى ٢ فبراير كتب ديرفيو من الإسكندرية قائلا: «كان من الممكن أن تكون عملية شراء أسهم القنال واسعة النطاق لو أن الاتفاق بين الوالى والشركة قد أوقف، إذ إن نوايا فخامته عندئذ هى شراء كل ما يمكن شراؤه من الأسهم. ولكن الاتفاق بين الوالى والشركة قد أصبح اليوم وشيكًا ولذا ينبغى أن تتوقف عمليات الشراء وليس هناك ما يدعو إلى أن أحدثك عنها بعد ذلك. ومع ذلك يظل طلبنا هو أن تشترى كل ما يمكن شراؤه بسعر أقل من سعر السوق».

لقد كانت اللعبة على وشك الانتهاء – وإن لم تنته تمامًا – ولقد رفض إسماعيل أن يستسلم كاملا. فلم يكد خطاب ديرفيو إلى أندريه يصل إلى فرنسا حتى كتب تاستو (القنصل الفرنسى العام فى الإسكندرية) إلى رؤسائه محذرًا من فكرة الاستسلام لتوقع الاتفاق بين الشركة والوالى:

«إن الناس يتحدثون عن اتفاقية بين الوالى والشركة. إلا أن موقف الوالى ما زال معاديًا، وهو لا يخفى سروره وشماتته فى نجاح حملته ضد المشروع».

وأيا كانت شماتة الوالى وسروره (لقد ظل يفعل ذلك حتى صدور قرار تحكيم الإمبراطور بل وبعده) فقد توقفت عملية غزو سوق البورصة. وفى أوائل فبراير ارتفعت أسهم القنال إلى ٤٨٠ مرة أخرى. وفى ٧ فبراير أى فى نفس الوقت الذى كان فيه القنصل يكتب إلى باريس عن موقف إسماعيل العدائى، كان ديرفيو يطلب من أندريه أن يتوقف تمامًا عن شراء الأسهم القليلة التى يمكن الحصول عليها بأقل من أسعار السوق. ولم يتجدد بعد ذلك ذكر هذه العملية فى المراسلات.